مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي(*)

اسماعيل صبري عبد الله

اقتصادي عربي، ورئيس منتدى العالم الثالث، ووزير تخطيط سابق في مصر، والمنسق العام لمشروع المستقبلات العربية البديلة التابع لجامعة الأمم المتحدة.

مقدمة

ما أحوجنا نحن العرب إلى البحث الموضوعي والمناقشة الهادئة واستطلاع المستقبل بأكثر مما نعطي من وقت لدراسة الماضي. وفي الوقت نفسه، ما أصعب أن يظل الانسان رابط الجأش، ويضبط نفسه وحوله من يسقطون أرضاً تحت الرصاص، وآخرون في السجن وآخرون مشردون. ولكن لا يجوز أن تكون العواطف والمشاعر بديلاً عن العقل والتفكير الهادىء والمنهج العلمي، لأن هذه الأمور ضرورة لكي نسير على هدى، وأن نحدد أهدافنا، وأن نتعامل مع بعضنا البعض، وهذا التعامل هو جوهر الديمقراطية في النهاية.

في الوطن العربي حديث كثير عن الديمقراطية، وللذمة وللتاريخ، نقول إن هذا الحديث لم يبدأ في الدوائر الحكومية، ولكنه بدأ بين مثقفين معنيين بقضية الديمقراطية في الوطن العربي، وربما كانت أول مواجهة علمية وسياسية لقضية الديمقراطية، هي ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية وانعقدت في قبرص، وكان لي شرف أن أتقدم بورقة فيها، ولكن دهشت بعد ذلك عام ١٩٨٧، حين دعيت لحضور لجنة تبحث نتائج عملية استبيان، قامت بها جمعية دراسية لحساب اليونسكو، استبيان عن أبرز المشاكل التي تواجه البشرية في أوائل القرن الحادي والعشرين، وقد تم استبيان آراء حوالى ألفين من المثقفين ورجال السياسة وغيرهم، ثم وزعت الإجابة اقليمياً، وانفرد المسؤولون العرب الذين سئلوا (لا أعني الحكام) في استبيان اليونسكو هذا بأنهم جعلوا القضية رقم واحد في نظرهم هي الديمقراطية. أذكر هذا، لأن هذا شعور سليم ناتج من واقع مرير، ومن معايشة لأساليب غير ديمقراطية، لكي لا نسهل عملية خطف الديمقراطية لخدمة خط سياسي معين، أو نظام معين. أقول إن هذا الشعور كان موجوداً، كما أنني من

(*) محاضرة ألقيت بدعوة مشتركة من النادي العربي في بريطانيا ومركز دراسات الوحدة العربية، في لندن في أوائل أيار/ مايو ١٩٩٠.

المواظبين على حضور عدد كبير من الندوات العربية، ولا أذكر ندوة منها انتهت دون أن تثار فيها قضية الديمقراطية أياً كان موضوع الندوة. هذا موقف أصيل نابع أيضاً من ضرورات موضوعية، ثم أثار اهتمامنا كما أثار اهتمام غيرنا ما حدث عندما سقطت الصواعق من شرق أوروبا ومن الاتحاد السوفياتي وفي قلبها قضية الديمقراطية. ولكنني أود أن أؤكد أننا كنا بدأنا قبلها، ولم ننتظر الاشارة من أوروبا الشرقية لكي نهتم بقضية الديمقراطية. ما أريد قوله هو أنه لا يوجد على أرض السياسة العربية من يستطيع أن يجاهر بعدائه للديمقراطية، وإنما تتعرض الديمقراطية لعمليات مسخ وتشويه، ويحاول البعض أن يستخدمها بقيود معينة، لا نريد أن ندخل فيها تفصيلاً.

انطلاقاً من هذه المسلمة، واجهت في بحثي الذي أتشرف بعرضه عليكم اليوم، وأنا أعرف المستوى الثقافي لهذا الجمع، وأعرف الخلفية السياسية للموجودين، وأعرف مدى اهتماماتهم الثقافية، كان عليَّ أن أقدم الجاد والجديد. فسألت نفسي ماذا أقول لقوم يعيشون حالياً في بلاد الانكليز، واعذروني في هذه الكلمة، فهي من رصيد الحركة الوطنية في الأربعينات. ماذا أقول لهم، فيكون جديراً بتبرير أو تسويغ قدومي من القاهرة إلى هذا المكان لكي أتكلم. وحددت إطار حديثي، آخذاً في الذهن هذا الاعتبار وهذا الجمهور الممتاز الذي أخاطبه الليلة، لذلك ركزت كلامي ـ كما ترون ـ على محتوى الديمقراطية وعلى المشاكل التي تعترض قيامها في بلادنا، لاعتقادي بأنه من واجبات من أدرك أن يُعلم من لم يدرك ازاء هذه القضية.

أولاً: آراء واتجاهات حول الديمقراطية

يسود إحساس عند الكلام عن الديمقراطية في بلادنا، بأن ثمة أموراً كثيرة يختلط بعضها ببعض. وكان لي شرف إدارة ندوة محدودة العدد، في موضوع مستقبل الديمقراطية نفسه في الوطن العربي، يمكن أن أكون قد تأثرتُ في كتابتي بالكتابات التي قدمت فيها.

أولاً، هناك اتجاه مغالٍ في تقديس الديمقراطية؛ ليس في حبها، وإنما في تقديسها، من حيث ما يرتبه من نتائج على وجود الديمقراطية، الإحساس بأن الديمقراطية إذا جاءت، ولا ندري بالدقة من أين تأتي، تحلّ كل شيء...، وأن احتمال تجربة ديمقراطية تقود إلى كارثة مرفوض عند هؤلاء المثقفين، رغم أن الأمثلة وقعت وحتى تاريخ قريب في بعض أجزاء الوطن العربي من تحقيق الديمقراطية بمعنى احترام حقوق الانسان وتعدد الأحزاب والانتخابات وكل شيء، وبعد أربع سنين من هذا الأمر جاء العسكريون مرة أخرى إلى الحكم. فالتصور أن الديمقراطية تحل كل شيءٍ وبذاتها يذكرني بكثير من الأمور التي رفعناها إلى المستوى نفسه من التقديس، وقلنا إنها تحل بذاتها كافة المشاكل كرفعنا عبارة الوحدة العربية، وشعار الاشتراكية، يحدونا نوع من التسليم أن تحقُّق أمر معين يحلُّ باقي الأمور. هذا بالطبع منطق حماسي لكنه بالطبع منطق غير عقلاني. لأن أي شيءٍ يحدث في مجتمع ما، لا بد له من مقدمات، ولا بد من أن تظهر معه تأثيرات، ولا بد من أن يواجه مقاومات. فإذا لم نضع مطلبنا التاريخي، في إطاره المحدد الملموس، فسنكون كمن يجري وراء أوهام لن يلحق بها أبداً.

ثانياً، هناك اتجاه آخر لمسته في المناقشات يشوبه نوع من التحفظ إزاء «حدود الديمقراطية» أو «مراحل الديمقراطية». وما يدور أو ما يجيش في نفوس هؤلاء الزملاء، أمور مختلفة لكثرة تناقضها، فبعضهم يخشى مبدأ صوت واحد لكل انسان، لأسباب معروفة، بالقطع،

لكم: نسبة الأمية، المناطق المتخلفة، الارتباطات القبلية إلى آخره. النقطة الثانية في هذا الاتجاه أي في تحديد الديمقراطية، اتجاه أكثر حداثة وله جديته بلا شك، ولكن لـه محدوديتـه، وهو طـرح أن قضية التنمية معركة لا تقل عن أي معركة تحررية قامت بهـا شعوبنـا في الماضي وأنهـا تحتاج إلى دولة قوية. وهنا تثار المشكلة: بماذا تصير الدولة قوية، أبأجهزة الأمن أم بالتأييد الشعبي المنظم؟ إنها قضية أطرحها أمامكم في إطار ناس اجتمعوا وكلهم يدعون إلى الديمقراطية، وحين حـاولنا أن نقترب من الشكل المحسوس والملموس وجدنا هذه المفارقات.

ثـالثاً، هنـاك اتجاه بـرز لدينـا في مصر، سلسلة من القيـاس بالمعنى المنطقي الـذي يختزل المشكلة، فالديمقراطيـة أساسيـة لحل كـل مشاكلنـا، وتلك مقـدمة أولى، والمقـدمة الثـانية شكـل الـديمقراطيـة المعروف هـو النموذج الغـربي، وكل المحـاولات التي حاولت الاجتهـاد للتغيير فيـه انتكست بالديمقراطية، وفـي كل حال حين يصبح الشيء عالمياً، فإن انتسابـه التاريخي إلى منطقـة معينة يفقد أهميته، فنحن نريد الديمقراطية الغربية كما هي بتنظيماتها، يضاف إلى ذلك أن بعض أفراد هذا الاتجاه يرون أن نشأة الديمقراطية وتطـورها تـاريخياً في الغـرب ارتبطا بنشـأة القوى الرأسمالية وتطورها في هذا الميدان. ويذهب بعض أنصار هذا التفكير إلى حد القـول بأننـا إذا كنا نريد ديمقراطية، فعلينا دعم الرأسمالية العربية وتطويرها، لأن الرأسمـالية الغـربية كـانت القوى الوحيدة التي تحملت تاريخياً قضية الديمقراطية والتي يمكن أن تتحملها عندنا.

أنا لا أشوِّه رأي أحد، ولا أدين مسبقاً، ولكني عرضت هذه الآراء بـدايةً، لكي نتلمس معـاً مدى صعوبة الاشكاليـة، وأنه ليس هنـاك صفات سيـاسية واجتمـاعية أو كتـاب يمكن أن نفتحه ونسير معه خطوة... بخطوة ـ كما يقال بالانكليزية ـ فتتحقق الديمقراطية.

ثانياً: حقائق تاريخية حول نشوء الديمقراطية وتطورها

عند هذا الحد أدعوكم لتتذكروا معي بعض الحقائق المتعلقة بالديمقراطية.

ـ **الحقيقة الأولى**، هي أن الديمقراطية ظاهرة حـديثة جـداً في تاريـخ البشرية الطـويل، لم تكتمـل بالشكـل الذي نـراه في الغرب إلا في النصف الثـاني من القرن العشرين، مـع أن المسعى الديمقراطي بدأ قبل ذلك بـ ٤٠٠ سنة. هذه ظاهرة حديثة، وأهمية هذه الفكرة، انـه من العبث أن نستمد أصولاً تاريخية لتصور ديمقراطي. أوروبا قامت بهذه التمثيلية ابتداء بالقرن السادس عشر حين ابتعدت عن ايديولـوجيات العصـور الوسطى، وانتسبت مبـاشرة إلى ما أسمـوه الديمقـراطية الاثينية، فكان هذا النسق المرجعي الذي استند إليه المفكرون في دعـوتهم من أجل الـديمقراطيـة، ونحن نعرف جميعاً أن ديمقـراطية أثينـا كانت أوليغـاركية في الـواقع. لأن الـذين كانـوا يحكمون ويجتمعون في «الاغورا» كانوا المواطنين الأحرار، وتعريف المواطن الحر هو من يملك أرضاً وعبيداً، وبالتالي يضاف إلى ذلك أن ثقافة هؤلاء القوم كانت تحتقر العمل اليـدوي، فالمـواطن الاثيني الحر كان يقضي وقته في تأمل أوضاع الكون، وفي المنـاقشات الفلسفيـة التي خلّفت لنا حـوارات ممتازة تركها لنا أفلاطون، والتي بانت مثلاً في مدرسـة المشائـين. ولكن المعنى الآخر، أن هـذا المجتمع في حياته الانتاجية، كان يعتمد على مواطنين غير أحرار، وبالتالي كان عددهم أكثر بكثير من المواطنـين الأحرار.

ـ **الحقيقة الثانية**، إن وضع الديمقراطية الغربيـة اليوم، وصـل إلى ما وصـل إليه نتيجـة

عملية تاريخية، هذه العملية التاريخية بدأت بثورة ثقافية، بالكتابة عن الديمقراطية. الكتابة في اتجاهين، الحديث عن ديمقراطية اثينا، وبالكتابات الكثيرة التي أطلق عليها اسم «يوتوبيا». ولم يكن في ذلك تناقض بين الاثنين؛ بيكون الذي خلّف لنا منهج البحث العلمي المبني على الملاحظة والاستقراء، كتب هو نفسه كتاباً جميلاً اسمه (New Atlantis) هو «يوتوبيا» عن قارة غارقة، ويصف أحوال الناس فيها، بما يمكن أن يتأمله إنسان يفكر في الحرية في أوائل القرن السابع عشر. في هذا الوضع كانت الرأسمالية المتمثلة أساساً في ذلك الوقت في كبار التجار، وكانت تريد نظاماً للحكم لا يعطل أعمالها وبدأت مسعاها بأنها اشترت أحياناً في مدن معينة حقوق الإقطاع بمبلغ من المال مقابل ادارة المدينة لنفسها. فكل مدينة تسمى (Free town) أو (Frei borg) بالالمانية، أو (Ville franche) بالفرنسية وظهرت تاريخياً بهذا المستوى. وفي ايطاليا إذ لا توجد دولة ايطالية موحدة، أمكن لبعض هذه البلديات أن تعلن نفسها جمهوريات مستقلة لعبت دوراً اقتصادياً وثقافياً متقدماً جداً، نذكر منها ـ على سبيل المثال ـ البندقية.

ـ **الحقيقة الثالثة**، هي أنه في ظل الملكيات المطلقة التي وجدت في بلد مثل فرنسا، تحالفت الفئة الرأسمالية والمثقفون معها، أو حاولوا هذا في البدء، تحالفوا مع سلطة الملك في مواجهة تجاوزات الإقطاعيين؛ وحين بدأت الملكيات المطلقة تؤدي بعض الخدمات التي تقدمها الدولة الحديثة. ففي ظل الإقطاع، كانت المشكلة كلها من يدافع عن الاقطاعية، وبعد ذلك لا شيء آخر، احتاجت الدولة إلى كوادر علمية، أبناء الارستقراطية كانوا موجهين أصلاً ليبنوا حياتهم إما في الجيش أو في الكنيسة، وليس لهم أي اتصال بعمل آخر. أما أولاد الرأسمالية فتعلموا وابتدعوا علوماً جديدة جداً مثل علم المحاسبة. فالشاهد أن أعمال الدولة في مرحلة التطور هذه كانت تحتاج إلى نوع معيّن من الكوادر لم تجدها، ولم تكن ترغب أن تجدها بين الارستقراطيين، فأخذتها من بين أبناء البرجوازية. وكان تتويج هذا كله وصول هذه الفئات إلى الاطاحة بالملكية، وكانت الاطاحة مادياً؛ الإطاحة بالرأس أولاً ثم بالجسد. والفئات التي أصبحت تسيطر على السلطة بالفعل هي الفئات الرأسمالية، حين تولت الرأسمالية الحكم، حددت مفهومها عن الديمقراطية. فالديمقراطية في نظرها كانت صورة موسعة لحكم من يملكون. في كل بلاد أوروبا الغربية، الصورة الأولى للانتخابات كانت تشترط في الناخب أن يكون يملك شيئاً، أو التعبير غير المباشر عن الملكية هو أن يدفع ضريبة. وحتى الآن المواطن الأمريكي يصف نفسه بأنه دافع ضريبة (Tax Payer) دون استخدام تعبير المواطن (Citizen). وكل تطور جرى على الأرض التي نحن عليها هو تطور ديمقراطي بدأ من قاعدة واحدة، وهي مشروعيته «لا ضرائب بدون تمثيل» (No Taxation without Representation) ذلك أن الملك كان في البدء يحتاج إلى أموال من الناس، كانوا يسمونها (Contributions)، يعني إسهامات ومساعدات، ثم انتظمت فأصبحت ضرائب. وأنه لا يستطيع أن يفرض ضريبة على أناس لم يستشرهم في هذا وهم الملأ بكافة أصنافهم. وامتد هذا بالضرورة، على أن ممثلي دافعي الضرائب، يبحثون في اتجاه كيف يصرف الملك حصيلة الضريبة، فبدأت الرقابة على الصرف أيضاً، ففيه رقابة على الفرض ورقابة على الإنفاق. ومن مجموع هذه الأمور نشأ النظام البرلماني البريطاني. فرنسا في الثورة الكبرى بكل أحداثها الدرامية، في لحظة معينة أقرت حق الاقتراع العام؛ إن حق التصويت في الانتخابات حق مكفول لكل مواطن ولو كان لا يملك شيئاً، ولكن سرعان ما ارتدّت عن هذا الأمر، وكما هو معروف تحالفت الفئات ذات الاهتمام بالسلطة مع نابوليون لتصفية كل المكاسب الشعبية التي كانت مرتبطة بالثورة. الثورة ذهبت إلى أبعد مما كان يراد منها، فحدث أنها انقبضت ثانية، والذين صوتوا على اعدام لويس السادس عشر هم أو أخوتهم الصغار أو أولادهم، من باركوا عودة البوربون إلى العرش في سنة ١٨١٥،

واشترطوا على لويس الثامن عشر شرطاً واحداً هو عدم المساس بالقانون المدني الذي وُضع في عهد نابوليون. لماذا القانون المدني؟ لأنه القانون الذي يحمي الملكية الفردية، ويحكم المعاملات التي تتم حولها. فغيَّر العائدون إلى السلطة كل شيء مما أحدثته الثورة، إلا قوانين نابوليون، وبالذات القانون المدني. في مستوى المسؤولية الانتخابية، فرنسا لم تعد لإقرار مبدأ الاقتراع العام إلا بعد مائة سنة من إقراره في المرة الأولى من خلال الثورة الفرنسية. هذه السنوات المائة شهدت في فرنسا ثلاث ثورات في الأعوام ١٨٣٠ و١٨٤٨ و١٨٧١. أكثر من هذا، لم يكتمل الإقتراع العام في فرنسا، بالنسبة إلى نصف المجتمع أي بالنسبة إلى المرأة، إلا في نهاية الحرب العالمية الثانية أي في سنة ١٩٤٥، وأنتم تعرفون أن نقطة حق الاقتراع للمرأة ما زالت محل نزاع في سويسرا، وترك أمر حلها لسلطة الكانتون، فهناك كانتونات تسمح للمرأة بأن تنتخب وترشح، وكانتونات أخرى كان أحدها يجري فيه مؤخراً استفتاء دستوري للموافقة على إعطاء المرأة حق التصويت، ولم ينجح هذا الطلب فاستمر أهل الكانتون رجالاً فقط. أنا لا أطيل في هذا عن عبث، ولكن لأعطي تصوراً كيف ناضل المجتمع ودفع تضحيات وبلور نظاماً. وليس صحيحاً إطلاقاً، القول بأن الرأسمالية لا تزدهر إلا في الديمقراطية، هذا خطأ شنيع، الرأسمالية، ميزتها أنها تستطيع أن تزدهر في ظل الديمقراطية. لكن ليس معنى ذلك أنها تحب الديمقراطية ولا بد أن تحققها. لا بد أن ندرك هذا المعنى العميق، والتمييز ما بين طبقة أو قوى اجتماعية يمكن أن تحمي مصالحها وتحكم البلاد كلها في إطار ديمقراطي، ولكن هم يطوعون أمراً لهذا الإطار؛ ولم يكن هذا شرطاً لوجودهم. أكثر من هذا، السنوات أو العقود الأولى من تطور الرأسمالية الصناعية شهدت أنواعاً من الاستغلال والقمع لم يتصورها العقل، وإن فترات الحكم الديكاتورية هي التي نمت فيها البرجوازية، مثل فترة نابوليون، ثم فترة نابوليون الثالث (بالنسبة إلى عملية التصنيع بالذات) في فرنسا. والمطلب الأساسي، كان مطلب الناس المحرومين من هذه اللعبة، لأن غير المالكين، كانوا محرومين، حتى من حق تكوين الجمعيات، وحق تكوين النقابات، ناهيك عن أن يكوّنوا أحزاباً. فالنضال الشعبي ونضال المثقفين والمفكرين (لا يجوز أن نهمل دورهم) نضال أدى إلى تحقيق هذه المكاسب التي استطاعت الرأسمالية الحاكمة أن تطوعها وأن تطوع نفسها لكي تعيش ولكي تزدهر. وهنا يدخل اعتبار كثيراً ما ينسى: التطور السياسي كالتطور الاقتصادي والاجتماعي، في بلاد الغرب، لا يمكن فهمه وتحليله إذا أغفلنا واقع نهب العالم الثالث. المشكلة، وأسف لأن أضرب مثلاً اقتصادياً، هي أنه لكي تستطيع رأسمالية حاكمة أن تزيد من أرباحها، وترفع مستوى معيشة الجماهير عندها في الوقت ذاته، تحتاج إلى مصدر إضافي. هذا المصدر الإضافي جاء لأوروبا ولأمريكا من الظاهرة الاستعمارية، من عملية النهب الاستعماري، وما زال العالم حتى الآن يعيش تحت ظل هذا. وأود أن أضرب مثلاً وحيداً، الولايات المتحدة الأمريكية تعيش، حالياً، أكبر عجز شهده التاريخ في ميزانيتها، وأكبر عجز شهده التاريخ في ميزان مدفوعاتها. ولم يخرب الاقتصاد الأمريكي ولم تنهر الديمقراطية الأمريكية، لأن أمريكا الدولة الوحيدة التي تستطيع تسديد ديونها بلا شيء، بطبع النقود، تسدد بالمطبعة، هي الدولة التي استطاعت أن تجذب المدخرات من أنحاء العالم كافة لكي تسد العجز في ميزانيتها، بدليل أن الدولار لم يهبط سعر صرفه؛ كان المفروض، في حصول العجز في ميزان المدفوعات والعجز في الميزانية، أن يؤدي في النهاية إلى تدهور قيمة العملة، هذا التدهور لم يحدث، حتى في سنوات معينة كان سعر صرف الدولار يرتفع عن طريق سعر الفائدة. ولا أريد أن أدخل هنا في تفاصيل «التكتيك» الاقتصادية، لكن هذا مثل أضربه، على أن القوى الاستعمارية موجودة، ومؤثرة، وحاكمة في أمور العالم، بوسائل أكثر دقة، وأكثر لطفاً وأقل وضوحاً من وسائل الاحتلال، وإرسال الأساطيل البحرية والجوية، تلك الأساليب الفجة لأنها تنتمي إلى القرن الماضي،

أكثر من انتمائها إلى القرن الحالي.

ففي كل ما يتعلق بالدول الرأسمالية، كان البعد الاستعماري ظاهرة أساسية في نمودها. وهذا من البداية مثل بسيط جداً. كلنا في العالم الثالث نشتكي من أزمة تزايد السكان وبالتالي تزايد العاطلين أو الذين لا يعملون أبداً والذين نسميهم الطبقات المهمشة. وعندئذ، ليس في وسع المرء إلا أن يتساءل: ألم يحدث هذا في أوروبا؟! وماذا فعلت أوروبا بهذا؟ حدث، ولكن أوروبا صدَّرت كل هؤلاء الفقراء إلى العالم الجديد، لينشئوا مستعمرات يبيدون أهلها ويحلون محلهم ببساطة. فحتى في هذا الجانب السلبي، كان لا يمكن فهم ما يحدث إلا بهذا. لما احتاجت المستعمرات إلى عمالة، عادوا إلى نظام الرق، وطالما يشتمون العرب ويتهمونهم، بأنهم الذين نشروا الرق في افريقيا، وهذا غير صحيح، فالرق كان موجوداً في افريقيا قبل أن يدخلها العرب. كما أن الرق في البلدان العربية كان بالخدمة العسكرية أو الخدمة المنزلية، ولم يكن وسيلة انتاج، وبالتالي كانت الأعداد الموجودة معقولة، والمعاملة كانت في مجملها معقولة. والذي استخدم الرقيق كوسيلة انتاج أساسية مثل البهائم والأنعام، هم الأوروبيون في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، هذا البحث في تاريخ هذا التطور ليس معناه تبني الفكرة القائلة بأنه لا يمكن أن تزدهر الديمقراطية إلا عندما نتقدم اقتصادياً واجتماعياً إلى أقصى الحدود؛ هذا خطأ، لأن التاريخ لا يكرِّر نفسه، والتجارب التاريخية نستمد منها دروساً كما يقال، ولكن أي تفكير في تكرارها، هو ما يسمى في عالم السينما (Remake) أي أن تعمل فيلماً مرة ثانية، وهذا غير ممكن في تاريخ البشر، والمجتمعات تتغير، والأوضاع الفكرية تتغير؛ ووسائل الإنتاج تتغير، والعادات تتغير، وكل شيء يتغير، ولكن نأخذ من هذا الدرس، إن الديمقراطية لم تكن منحة في يوم من الأيام، بل كانت محصلة نضال واستجابة لهذا النضال مرات بالقوة ومرات بالتنازلات. إن هذه الديمقراطية تحتاج دوماً إلى وجود قوى داخلية في المجتمع تدافع عنها حتى تصبح مطلباً عاماً يمكن للناس أن يثوروا بسببه؛ وبالتالي، يكون له ضغط كاف للتطور الديمقراطي. وإن ما هو وارد أمامنا ليس بهذه السذاجة، أن تأتي، مثلاً، في مصر بدستور الجمهورية الفرنسية الخامسة وتترجمه إلى العربية، وتصبح مصر مثل فرنسا وثاني يوم يصبح عندنا ديمقراطية. هذا تفكير خيالي وليس له أساس، وحين يقال لي هذا، أقول دائماً: لماذا لا تأتون بالدستور الانكليزي، فيحرج القائلون لأنه لا توجد، ولم توجد وثيقة اسمها الدستور الانكليزي أصلاً. إن الديمقراطية تبنى بممارسات، وبأوضاع، تجعل الناس يتصرفون تصرفات متسقة مع ما يدعون إليه من ديمقراطية، ولذلك علينا نحن المؤمنين بالديمقراطية أن نربط في نظر الجماهير الشعبية ربطاً وثيقاً تماماً بين حاجاتها المعيشية وبين قضية الديمقراطية، الحاجات المعيشية تسعى للضغط على الحاكم، ولا يهمها عملية الانتخاب، خصوصاً أنها تعودت على أشياء كثيرة من هذا القبيل. إذاً ليست الديمقراطية قضية سهلة. ولا بد من وجود الفكر والممارسة داخل المجتمع لتصبح الظاهرة الديمقراطية نابعة من داخلنا، وليست مجرد محاكاة للغرب أو مجرد أن نكون حديثين ولسنا متخلفين. ذلك لا يكفي وحده، لا بد من أن تكون هناك قوى اجتماعية تربط تقدمها الاقتصادي والاجتماعي بالمطلب الديمقراطي. وهنا تبرز أمامنا صعوبات.

ثالثاً: الديمقراطية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً

ليس في تاريخنا الطويل العريق نسق مرجعي، يمكن أن نستند إليه في الدفاع عن الديمقراطية، الغرب انتحل ما اسماه الديمقراطية الاثينية، وألف كتب «اليوتوبيا». وأي بلد من

بلدان العالم الثالث حين يبدأ لا يستند إلى أي نسق مرجعي من هذا النوع، وببساطة شديدة أقول، إن المسألة تصل إلى النسق المرجعي الديني. بالنسبة إلى المسلمين، في حين أن الاسلام في مرجعيه الأساسيين القرآن والسنّة النبوية الشريفة، لم يذكر لنا شيئاً عن نظم الحكم، وترك هذا الأمر لأمور الدنيا، يباشره المسلمون وفقاً لظروفهم. الرسول لم يستخلف، لا يوجد نص في القرآن نفسه يتجاوز اعتبارات عامة دون شكل محدد، واعتبارات عامة في الممارسة يعني أن الممارسة تغير تطبيقها، يجمعها الآية: ﴿**اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول...**﴾[1] طبعاً الحكومات الملكية التي استخدمت هذا النص لتأسيس سلطتها، كانت تقف عند أولي الأمر منكم، ولا تكمل بقية الآية، لأن في الآية تقدم القيد الوحيد على الحاكم الاسلامي وهو التزامه بالقرآن والسنة. هذا هو القيد الوحيد، فإذا اسقطنا هذا القيد وقلنا وأطيعوا فحسب، تصبح طاعة عمياء ويقال إنها مستمدة دينياً، وهذا أمر خطير، وهذا لا ينفي بالقطع، إن الدين الاسلامي، والدين المسيحي ـ أنا أتكلم في حدود الأديان التي أعرفها ـ بروحه وتوجهاته العامة يمكن أن يوفر إطاراً ديمقراطياً ممتازاً، ولكن تبقى عملية إفراز هذا الإطار مسؤولية المشتغلين بالفكر الإسلامي، كما وضع أسلافنا أوضاع الخلافة والسلطان وبكثير من التوفيق أحياناً وبشيء من عدم التوفيق في أحيان كثيرة. فالماوردي في **الأحكام السلطانية**، يبرر أن الحاكم «ولي الأمر» يستولي على السلطة بالغلبة، وعلى المسلمين أن يبايعوه حرصاً على وحدة الاسلام والأمة واستبعاداً للحروب حول السلطنة، تلك كانت فتوى فقهية في القرن الرابع الهجري، واستند إليها أناس كثيرون، وكان معنى ذلك أن من يغلب على الحكم، أي يغلب على السلطة نقول له أمير المؤمنين. كان هذا وجهة نظر، أو رأياً فقهياً، لا يلغي حق أي نظر أو تحليل جديد، يؤسس أوضاعاً أكثر تجاوباً مع الديمقراطية، فمثلاً الشيخ الغزالي له قول مشهور في هذا: «الله أوصانا بالشورى» وقد ابتدع الغرب تقنية للشورى متقدمة جداً، فيجب أن نأخذ بها، ابتداء من كلمة الشورى إذاً، لم يجعل كلمة الشورى بديلاً لحياة برلمانية وتعدد أحزاب، بل بالعكس اعطى الشورى محتوى وأسلوب ممارسة، هذا الأسلوب كأي تقنية يمكن أن يتطور ويتقدم، فالعبرة بالفعالية، فعالية النظام الديمقراطي أكثر، وبالتالي يصبح هو المطلوب للشورى. المهم في هذا كله أن الداعي إلى الديمقراطية في الوطن العربي وفي معظم أجزاء العالم الثالث لا يجد نسقاً مرجعياً من تراث قديم أو من عصر ذهبي متوهم يستند إليه بحيث أنه يخاطب العاطفة إلى جانب العقل، وهذه صعوبة في ذاتها. الصعوبة الثانية هي في تحديد وتعبئة القوى الاجتماعية التي تتبنى الشعار الديمقراطي الرأسمالية العربية، كمعظم رأسماليات العالم الثالث ضعيفة تحت رعاية الاستعمار ولم تنم في مواجهته، لم تعد تستطيع أن تقوم بالمهام التاريخية التي قامت بها الرأسمالية في الغرب والتي نسميها توحيد السوق القومية، والسيطرة على الفائض الاقتصادي، واعادة استخدام أو تخصيص الفائض الاقتصادي في الاستثمار من أجل التنمية، هذه مهام أي دولة في العصر الحديث.

في الواقع إن طريق تحول بلد مثل مصر تحولاً كاملاً إلى أن تصبح دولة رأسمالية طريق مسدود. هناك فرق بين أن تصبح دولة رأسمالية، وبين أن يكون عندنا رأسماليون كثيرون، وبين أن الدولة كلها تصبح رأسمالية، لأن رأسماليتنا ضعيفة، متقبلة وضع الشريك الأصغر في علاقاتها بالرأسمالية العالمية، لا تتزين بالقيم التي ساعدت على التطور لدى البرجوازية الغربية، مثل قيمة الادخار. البرجوازية الغربية في المذهب البروتستانتي جعلت الادخار فضيلة دينية، ابتداء من أنك إذا كنت ثرياً فتلك نعمة من الله. وإذا كان الله قد أنعم عليك، فلا بد من أنك تستحق، لكن النتيجة

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة النساء»، الآية ٥٩.

الثالثة أن مهمتك أن تنمي ما أعطاك الله، لكي تموت عنه وقد زاد أضعافاً مضاعفة. ايديولوجيا كاملة تشجع الادخار والاستثمار وتندد بأشكال الاستهلاك السفيه، رأسمالية العالم الثالث عموماً مبددة، تستهلك إستهلاكاً لا يتصوره العقل، وأعتقد لو قارنتم أي ثري من أي بلد عربي، عنده ثروة أو دخل معين وقارنتموه بمواطن انكليزي عنده الدخل نفسه، ستجدون العربي يصرف مثل الانكليزي مرتين أو ثلاثة. فهناك عجز أصيل عن بناء شيء جديد، أيضاً الرأسمالية الغربية وضعت نفسها تاريخياً على رأس حركة العلوم والاكتشافات الجغرافية وتقدمت حاملة رسالة إلى العالم تعتبر في وقتها رسالة مجددة جداً، وغيرت شكل العالم فعلاً، رأسمالية العالم الثالث أحسن حاجة تحلم بها هي أنها تقلد جزئياً ما يجري في الغرب وعملية المحاكاة ليست الفضيلة الأولى التي خصّ بها ربنا الانسان، لقد خص بها القرود، أما الإنسان فقد خصّه الله بالعقل أي بالتفكير أي بالخيال، أي بالإبداع والاختراع فأي طبقة لا تحمل مشروعاً قومياً كما نقول عندنا بنظرة شاملة لما يجب أن يتم في المستقبل وعزيمة صادقة لتنفيذ كل ما يجب أن يقام به حتى نصل إلى هذه الصورة المرجوة، تعتبر عاجزة عن أن تؤدي هذا الدور التاريخي، هذا العجز يجعلها أضعف من أن تحكم في ظل الديمقراطية، نحن كثيراً ما نلوم العسكر على تدخلهم في السياسة، ونحن على حق، ولكن يجب أن نؤصل هذا، من استدعى العسكر للدخول في السياسة، السيناريو التقليدي هو الآتي: طبقة غنية حاكمة عاجزة عن أن تؤمن نفسها ومصالحها وتوفر القوت لقوة العمل فيها، تقمع الجمهور بدلاً من أن ترضيه، فهذا القمع يجعلها تعتمد على الجيش، الرأسمالية في العالم الثالث بالضبط مثل التاجر الصغير الذي عنده محل في حي هارلم، ويدفع بانتظام الأتاوة لبلطجية لكي يوفروا له حمايته من شرهم (Protect Racket) كما يسمونه في أمريكا. البرجوازية هي التي أتت بالجيوش (Protect Racket) لعجزها عن أن تحكم من غيرهم، ولا بد من أن تستند إليهم، ولكي تستند إليهم لا بد من أن تدفع، وهي تدفع بمزايا، فلو أخذت أخوين: واحداً في الجيش، وواحداً هو موظف مدني عادي، ستجد أن دخل من في الجيش ضعف دخل الثاني أو أكثر. مزايا عينية، في زيادة العدد والأهمية. في تسليح ليس له موجب، لأن الضابط الذي يجب أن يفهم السلاح فهماً كاملاً غير موجود، فيأتي العسكر بالسلاح الذي عند «س» من البلدان بغض النظر عن: هل هو يستطيع أن يستخدمه أو لا يستطيع. وكلكم تعرفون أمثلة لأسلحة تشترى في الوطن العربي ولم يدرّب عليها إنسان واحد لكي يتعامل معها. وتصل الأمور هنا إلى وقت تبدو فيه الفئة الحاكمة، بأحزابها السياسية عاجزة عن مواجهة المشاكل الحادة، وأن النظام كله مهدد، فلا يبقى للعسكريين أكثر من خطوة، أن يتقدموا لكي يحكموا بأنفسهم، فالمشكلة الأساسية، وأنا لا أتكلم من واقع أنني ماركسي وايديولوجي، أنا أتكلم من واقع تاريخ، وسوسيولوجيا السلطة، لماذا نرى بلاداً تخضع الجيش للسلطة السياسية، ووزير الدفاع إنسان مدني ينتمي لحزب. لأن لكل حزب سياسة في الدفاع، وليست معتبرة «تابو» لا يمكن التدخل فيها، كل هذه الأمور نواجهها بصورة عكسية. فلو كانت في بلد أو اثنين أو ثلاثة كانت تبقى حدثاً ولكنه ليس أمراً جوهرياً. ولكن حين نجد هذا النمط في العالم الثالث كله عبر أشكاله وبدرجات متفاوتة، تكون للظاهرة أسس موضوعية، بعيداً عن الأشخاص الذين قاموا بهذه التجارب. هذه الأسس الموضوعية، هي بناء هذه الدولة الحديثة، والحديثة ليست مفهوماً تقانياً فقط، الدولة الحديثة التي تحكم من خلال احترامها لحقوق الانسان، وهذا تعريف الدولة الحديثة، الرأسماليات والفئات الحاكمة عندنا ظروفها التاريخية وعلاقاتها بالاستعمار لا تعرف أن تحكم بدون الاستناد إلى الجيش. هكذا علينا أن نواجه مشكلة كيف نبث الديمقراطية، وكيف نوجد الأساس الاجتماعي للمطلب الديمقراطي، هذه قضية حقيقية، كيف أستطيع أنا حين أخاطب فلاحاً مصرياً في قريتي أن أقرب الديمقراطية

إلى ذهنه وأضعها في خلفية اهتماماته كلها؟ هذا جهد خلاق ويجب أن نقوم به، ذات مرة كنت أتكلم في اجتماع انتخابي في حي بولاق في القاهرة، وهو حي شعبي كما تعلمون، فيه نسبة عمالية كبيرة، حين وجدت نفسي أتكلم عن الديمقراطية، وتساءلت أنا أخاطب من وماذا تعني الديمقراطية لابن بولاق هذا الجالس أمامي؟ وأسعفني العقل، بأن أقول مباشرة ماذا تعني الديمقراطية، تعني أن الشرطة لا تستطيع أن تستدعيك لأي سبب عندها. إن الضابط لا يمكن أن يرسل إليك عسكرياً لكي يقبض عليك دون إذن من النيابة لكي يحضرك عنده، ولا يملك أن يعتدي عليك بالضرب في السجن، ولا أن يحتجزك عنده بدون أمر قضائي. هذه ممارسات يومية يعيشها هذا الإنسان ويقاومها بطريقته، هو أنه في يوم من الأيام يقوم مع غيره على البوليس ويضربونه، أي أنهم غير مستسلمين لهذا الوضع. ولكن في الوقت نفسه غير متفتحين أيضاً للصورة العكسية. فهنا مشكلة، ولكنها كانت مشكلة محدودة جداً، لكن على مستوى المجتمع ككل وكل قواه، كيف تساعد الديمقراطية على التنمية؟ كيف تساعد الديمقراطية على الوحدة العربية، كيف تساعد الديمقراطية على النضال ضد التبعية والمحافظة على استقلال البلدان العربية، كيف تحافظ الديمقراطية على مجتمع أكثر عدلاً، والعدل هنا مطلوب اقتصادياً، وليس لاعتبارات اجتماعية فحسب، لأن إذا تخلفت الموارد البشرية عن متابعة التنمية تصبح قيداً على التنمية ذاتها، العامل الأمي غير العامل المتعلم، العامل الأمي مشكلة أن نجد له عملاً، العامل المتعلم هو المطلوب في التقانة الحديثة، العامل المريض يتغيب عن العمل فتكون انتاجيته ضعيفة، إذاً، العناية بالصحة على المستوى الشعبي أمر تتطلبه جهود التنمية وضرورة انجاح التنمية أياً كان شكل النظام الذي يمسك بهذه التنمية، فالأهم أن يكون مؤمناً بها وحريصاً عليها. بهذا المثل انشغلنا كثيراً في مصر بتجربة حية حصلت عندنا، كان البعض يقول إن الأمية لا تسمح بوجود وعي سياسي، وإن المتعلمين هم وحدهم القادرون على فهم الديمقراطية والدفاع عنها. في خصوصية مصر، والشعب المصري شعب مسيَّس، وحديث القرية في الليل لا بد من أن تكون فيه نقاط سياسة وتعليق على ما سمعه الناس في الاذاعة وما قرأوه في الجرائد... الخ. الوجه الآخر أن المثقفين أو معظمهم ينتمون إلى ما يسمى النقابات المهنية في بلادنا، هذه النقابات عاشت فترة طويلة إلى ما قبل ٣ سنوات. ان الحكومة توحي بأنها ترشح فلاناً، فينتخب هذا الفلان نقيباً، الرئيس حسني مبارك رأى أن الحكومة عندها مشاغل كثيرة جداً، ولا يهمها في شيء أن فلاناً يصبح نقيباً للمهندسين والآخر يصبح نقيباً للمحامين، وأعلن الرجل أن هذه أمور يبت الناس فيها دون أن يتدخل. وكانت النتيجة أن كل الانتخابات في كل هذه النقابات ما عدا نقابة الصحافيين، وصلت إلى مستوى من الاسفاف وعمليات التزوير في الانتخاب، ومن عمليات الضرب بالسلاح والسكاكين والزجاجات الفارغة في كل النقابات ما عدا نقابة الصحافيين. وكانت قمة المأساة ما حدث في نقابة المحامين الذين هم أهل الدفاع عن الحرية وأهل القانون الذين كنا ننظر إليهم كمنارة لمسائل حقوق الشعب... الخ. هذه المسألة شغلتني جداً. وهي تعبر أكثر من أي شيء عن تدني الوعي بالديمقراطية وأهميتها ورفض ممارستها. هؤلاء النقابيون المهنيون كانوا يصدرون بيانات للدفاع عن الديمقراطية، وكلما نطلب منهم بياناً يرسل لرئيس الجمهورية بمطالب ديمقراطية يوقعون وهم سعداء جداً. وهم أنفسهم حين أمسكوا أمورهم بأيديهم، عجزوا عن الممارسة الديمقراطية. في حين أن النقابات العمالية أكفأ من هذا بكثير جداً، لا تحب مرشح الحكومة ولكن يمكن أن تصل إلى حلول وسط (Compromise). القضية إذاً ليست قضية فكرية، ولكنها قضية ممارسة، وهذه الممارسة ليست مرتهنة بالتعليم العالي، وليست مرتهنة مثلاً بمستويات الدخل وهذا ما يمكن أن يفتح أبواباً للعمل الديمقراطي. أنا أدعو دائماً، في أقطارنا نحن نحتاج إلى نوع اسميه «واحات الديمقراطية»، كمنظمة، ولتكن جمعية

علمية، بعيدة عن السياسة وغيرها، تدير نفسها بطريقة ديمقراطية. تصبح هذه المنظمة واحة للديمقراطية. في موقع في نقابات العمال، نعمل على ظهور واحدة للديمقراطية. في مستوى نوادي هيئة التدريس أو جمعيات هيئات التدريس، الذين من المفروض أن يكونوا النموذج للكل، يصبحون فعلاً النموذج الذي يمارسونه. فلا بد من تجسيد المنهج الديمقراطي في حياة المجتمع بنقاط مضيئة، فمع فقدان الإطار المرجعي من الماضي، لا بد من أن نعطي اطاراً مرجعياً من خلال حياتنا نفسها، ان لدينا كلية تدار بشكل ديمقراطي، وكلية تدار بشكل أقل ديمقراطية، جمعية علمية تسيطر عليها شخصية واحدة. وجمعية علمية مدارة بطريقة ديمقراطية. لأن بضدها تتمايز الأشياء، وخصوصاً أن لدينا قدراً كبيراً جداً من القدرة على التغني بالديمقراطية، وحين يتولى أحدنا مسؤولية يكتشف في نفسه ديكتاتوراً رهيباً، هذا التناقض بين كلامنا ومسلكنا هو أكبر من يهددنا، كيف أنادي بالديمقراطية في مصر، واختصم مبارك لبعض التجاوزات المعادية للديمقراطية، ثم أركب الطائرة وأذهب لزيارة رئيس عربي آخر مشهور عنه أنه سفاح، كيف أبرر هذا في نظر الناس الذين يثقون بي في مصر، إذاً، المنطق لا بد أن يكون متسقاً. لا يمكن لإنسان أن يصدق الدعوة إلا إذا صاحبها اتساق في الموقف العملي. الشعوب غير المتعلمة تحاول دائماً تجسيد الفكرة في الشخص الذي يمثلها وتحكم عليها من خلال هذا الشخص، إذا تصرفت بشكل ديمقراطي فهذا أحسن درس يمكن أن تعطيه في الديمقراطية، المسألة ليست محتاجة إلى وعظ وارشاد وخطب عندنا مثلاً، ولن أطيل في هذا، لأن لي مقالة منشورة أو جزءاً منشوراً في ندوة قبرص، الديمقراطية داخل الأحزاب، الديمقراطية في العلاقة، الديمقراطية بين الأحزاب وفي علاقاتها جميعاً بالمنظمات الجماهيرية الأوسع، هذا هو الامتحان الأكبر، ما دام حزب يدعو للديمقراطية ولا يمارسها في داخله فلن تنجح دعوته بشكل واضح، ولا نظن الشعوب غبية، وأنه ممكن أن يُضحك عليها، وبتفهم هذا، كيف ونحن جميعاً في المعارضة نتعامل على أننا موجودون وأطراف، ونتعامل تعاملاً ديمقراطياً، كل واحد لا يتخلى عن منهجه وأفكاره، ولكنه يعترف بوجود الآخر، فيتعامل معه على أساس خلاف في الرأي، وليس اختصام في الحق في الحياة. انكار الآخر عندنا في الوطن العربي أدى إلى أمور فظيعة، ونحن كلنا بعيدون عن السلطة، فإذا جاءت السلطة بعد ذلك وجاءت متعسفة فليس لنا أن نستنكر أو نندهش، فنحن زرعنا هذا بأنفسنا ونحن في المعارضة. هذه النقطة هي محك الاختبار الأساسي لأن الحياة النقابية والجمعيات العلمية وحياة جمعيات نوادي أعضاء هيئة التدريس وما إلى ذلك، حياة يومية متجددة، ولكل مرة يكون لأي قوى سياسية طرف في الانتخابات إذا لم تجعل حرية الانتخابات، واستقلالية التنظيم النقابي ازاء الأحزاب جميعاً في رأس هذه القائمة فلن يصدقها أحد. هذا صحيح، ويجب أن يتم التأكيد عليه، أنا أطلب أكثر مما ينبغي، وأريد أن أترك وقتاً للمناقشة وتوجيه الأسئلة.

خاتمة

أريد أن أختتم هنا، بأنه قد يبدو حديثي مثبطاً للهمم، وليس هذا قصدي، وإنما ما أريد أن أصل إليه، هو أن ندرك أن اكتساب الديمقراطية سيكون ثمرة نضال. وأن النضال فريضة على من يدرك الحق، «الساكت عن الحق شيطان اخرس»، فإذا كنا نعرف كلمة الحق، فيجب أن ندافع عنه، وأن نستطيع ـ كما جاء في الحديث الشريف ـ أن نقاوم اللاديمقراطية «فإن لم يكن باليد، فباللسان، وإذا لم يكن باللسان فبالقلب»، وبالقلب هذه مهمة جداً، لأنه يمكن للإنسان أن يزيف في كل شيء إلا أن يزيف على نفسه وضميره، فضميرك لا يمكن أن تتخلى عنه وهو المحاسب الأكبر، إذاً فمهمة

اقرار الديمقراطية في الوطن العربي، أنا أؤكد لكم أن أكثر ما يشغلني في قضية الديمقـراطية، أن تعرف مصر فترة تمـاثل مـا عرفـه السودان في الفتـرة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ ثم يكون نتيجـة هذه الفترة، افلاس سياسي كامل ويعود العسكر، لأنني أعتقد لو حدث هذا سيكون نكسة كبرى. علينـا أن نتسلح بالديمقراطية ونقيس كل شيء بمقياس الديمقراطية وأن نربط الديمقراطية بأي شكل من أشكال النضال بيننا. قضايا المرأة يجب أن تطرح في ضوء الديمقراطية، موضوع حقوق الانسان، علينا أن نمارس هذا، لأن كلاً منا عنده جزء من السلطة، والحديث الشريف هنا أيضـاً دقيق «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته». فكل واحد منا في المجتمع له قدر من السلطة يمارسه، هـل يمارس هـذا القدر بديمقراطية؟ إذا بدأنا نسأل أنفسنا هذا، نكون، قطعـاً، اكتشفنا الطـريق نحو وطن عـربي مزدهر، ديمقراطي، موحد، يدافع عن حقوق الانسان □

التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب

١٨٠٠ - ١٩١٤

شـــارل عيســاوي

الثمن ١٨ دولاراً أو ما يعادلها